



الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي والتكنولوجي
الوزير

منشور عدد 08/16

تونس في 18 مارس 2008

إلى
السيدات والسادة

- رؤساء الجامعات
- المدير العام لمدينة العلوم
- المديرية العامة لقصر العلوم بالمنستير
- مديري معاهد ومراكز البحث
- المديرين العامين بالإدارة المركزية
- المدير العام للدراسات التكنولوجية
- المديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية
- المدير العام لمركز النشر الجامعي
- المدير العام لمركز الحساب "الخوارزمي"

الموضوع : إعداد ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا لسنة 2009.
المصاحب : 08.

1- التوجهات العامة :

يتنزل هذا المنشور في إطار توضيح المبادئ التي سيتم على ضوئها إعداد مشروع ميزانية الوزارة للسنة المالية القادمة عملا بمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 10 المؤرخ في 03 مارس 2008 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2009.

تعتبر سنة 2009 السنة الأخيرة في مواصلة تنفيذ الخيارات الواردة بالبرنامج الانتخابي 2009/2005 لسيادة رئيس الدولة، والسنة الثالثة لفترة تنفيذ المخطط الحادي عشر للتنمية ، لذلك فإن سنة 2009 تشكل حافزا هاما في دفع نسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق ما رسمه سيادة الرئيس من خيارات في برنامجه الانتخابي ، وتوجهات المخطط الحادي عشر للتنمية ؛ واعتبارا لدور الميزانية في تجسيم تلك الخيارات المرسومة، أكد منشور السيد الوزير الأول على اعتماد التوجهات التالية عند إعداد مشروع ميزانية سنة 2009.

- إعداد مذكرة خاصة تتضمن كل المشاريع التي تم إقرارها لتجسيم المحاور الواردة ضمن البرنامج الرئاسي وإبراز الإجراءات المتعلقة بتنفيذها أو باستكمال الإنجاز في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2009.
- إبراز - من خلال الإعتمادات المطلوبة - الأهداف الكمية والنوعية المنتظر تحقيقها سنة 2009 انطلاقا من الوضع الحالي والتطور المرتقب للقطاع وذلك على أساس مؤشرات موضوعية.
- إحكام التنسيق بين الإدارات الفنية والقطاعية الضابطة للأهداف والبرامج، والهيكل المكلف بصياغة مشروع الميزانية (الإدارة العامة للمصالح المشتركة).
- تقديم انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات وسائل المصالح.
- انطلاق إعداد الميزانية منذ شهر مارس بهدف التقيد بالروزنامة المدرجة بهذا المنشور.

2- خصوصيات ميزانية الوزارة :

أ - بالنسبة إلى نفقات التصرف :

عند إعداد التقديرات المتعلقة بهذه النفقات يتعين احترام المقترضات التالية :

- التقيد بالأجال المحددة في هذا المنشور عند إعداد ميزانية المؤسسات للتمكن من إعداد مشروع ميزانية الوزارة في الأجال واحترام الروزنامة التي ضبطها منشور السيد الوزير الأول في الغرض
- الأخذ في الاعتبار الاستهلاك الفعلي لاعتمادات سنة 2007 والنتائج المنتظرة لسنة 2008 كمنطلق لإعداد تقديرات سنة 2009.
- العمل على مزيد تفعيل تفتح المؤسسات على المحيط لتنمية مواردها الذاتية.

● إعطاء الأهمية القصوى لأشغال الصيانة والعناية بالمباني والتجهيزات العمومية قصد تلافى النقائص التي برزت في هذا المجال.

● ضبط الحاجيات بكل دقة قصد تجنب عمليات التحويل وإعادة توزيع الميزانيات. ولتجسيم ذلك يرجى من السادة رؤساء الجامعات والمديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية والمدير العام للدراسات التكنولوجية مناقشة تقديرات نفقات الهياكل والمؤسسات الراجعة إليهم بالنظر لسنة 2009 وضبطها بكل دقة مع مديري تلك الهياكل والمؤسسات ثم تقديم المقترحات مدعّمة بالوثائق والمؤيّدات اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة معتمدين في ذلك على المعطيات التالية :

- اعتماد كلفة موحدة للطالب الواحد بالنسبة إلى المؤسسات المماثلة في خصوص نفقات التكوين والأكلة الجامعية والنفقات المختلفة.

- احتساب الاعتمادات اللازمة للساعات التكميلية بالرجوع إلى العدد المتوقع للطلبة في مختلف مستويات وشعب التكوين من ناحية، وإلى عدد المدرسين المباشرين حسب الرتبة والاختصاص وكذلك عدد الخطط المبرمجة لسنة 2008 من ناحية أخرى.

- ضبط الحاجيات المتعلقة بانتدابات سنة 2009 بالنسبة إلى الإداريين والتقنيين والعملة بكل دقة والبحث عن إعادة توظيف الأعوان المباشرين وإعطاء الأولوية في الانتدابات للمؤسسات المزمع إحداثها.

- إعطاء الأولوية لانتداب حاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير ومزيد اللجوء إلى المناولة في مجالات خدمات الصيانة والتنظيف والحراسة.

- تشخيص مواطن الاقتصاد في نفقات التسيير واقتراح تعديلات مقبولة للاعتمادات، إن اقتضى الأمر، مع الالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة بمناشير السيد الوزير الأول المتعلقة بضبط اعتمادات اقتناء الصحف اليومية والدوريات، وبالضغط على نفقات التصرف، وعلى مصاريف الاتصالات وبترشيد استهلاك الطاقة والماء، ومنشوري عدد 21 لسنة 2005 بتاريخ 10 مارس 2005 المتعلق بترشيد مصاريف الطاقة والماء.

- تعميم الجداول المصاحبة بكل دقة وإرفاقها بمشروع الميزانية.

كما أنّ السادة مديري معاهد ومراكز البحث والمدير العام لمدينة العلوم والمديرة العامة لقصر العلوم مدعوون أيضا إلى العمل على ضبط الحاجيات بكل دقة وتقديم مقترحاتهم مدعّمة بالوثائق اللازمة إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

ب- بالنسبة إلى نفقات التنمية :

يتم اقتراح إعتمادات التعهد والدفع الخاصة بالمشاريع التي هي بصدد الإنجاز بالاعتماد على نسق تقدم الانجاز خلال سنة 2007 والمنتظر خلال سنة 2008 وفق التوجهات التالية :

- إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات للمشاريع والبرامج الممولة في إطار التعاون الدولي والتي هي بصدد الإنجاز قصد احترام آجال تنفيذها من جهة وضمان الاستعمال الأمثل للتمويلات الخارجية المتوفرة من جهة أخرى.
- العمل على اختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات التي وقع إقرارها بالمخطط الحادي عشر ومدى تقدم إعدادها من حيث الدراسات وتوفير الأراضي وهيكلية التمويل كما يرجى في هذا الصدد أخذ مقترحات الولايات بعين الاعتبار وذلك على ضوء العدد المنتظر للطلبة خلال السنتين الجامعتين 2008/2007 و 2009/2008 والمعطيات المرسومة بالبرنامج الانتخابي في إحداث المؤسسات.
- ضبط الحاجيات الضرورية من التجهيزات الخاصة بالمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث ومؤسسات الخدمات الجامعية من قبل رؤساء الجامعات والمدير العام للدراسات التكنولوجية ومديري معاهد ومراكز البحث والمديرين العاميين لدواوين الخدمات الجامعية بمعوية العمداء ومديري المؤسسات وتضمينها بالجداول المصاحبة ثم تقديمها إلى الإدارة المركزية.
- تقديم انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات الوسائل.
- بالنسبة إلى مدينة العلوم وقصر العلوم ومراكز ومعاهد البحث : تقديم كامل التكلفة وهيكلية التمويل بالنسبة إلى المشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار مشاريع وبرامج قسم الاستثمارات المباشرة.
- بالنسبة إلى النفقات الخاصة بالبحث العلمي، وفي إطار تجسيم البرنامج الرئاسي القاضي بتدعيم النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي فإنه يتعين على الإدارات والمؤسسات المعنية إعداد مشروع الميزانية في هذا الإطار.

3- الطرق العملية وروزنامة إعداد مشروع الميزانية لسنة 2009 :

تبعاً لما تقدم، يتعين إرسال مشاريع ميزانيات المؤسسات العمومية التابعة للوزارة ومدينة العلوم بتونس وقصر العلوم بالمنستير ومركز الحساب "الخوارزمي" ومراكز ومعاهد البحث متضمنة لتقديرات نفقات التصرف ونفقات التنمية في وثيقة موحدة محررة باللغة العربية إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة في نسختين، وذلك في أجل أقصاه يوم 15 أبريل 2008. مع الإشارة إلى أن عدم إحترام الأجل المذكور يترتب عنه الاقتراح الآلي للاعتمادات المرسمة بميزانية السنة الحالية .

لذا فالرجاء من السيدات والسادة رؤساء الجامعات والمديرين العاملين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ما جاء بهذا المنشور بكل دقة وعناية وخاصة احترام الآجال .

الأزهر بوعوني